عنه وذلك للقاعدتين المشهورتين ان الامر اذا ضاق اتسع وان المشقة تجلب التيسير وقد جعل مرد العفو منوطا بمشقة الاحتراز بل وقد قالوا بالعفو فيما هو اقل مشقة من ذلك قوله حيث لم يتعد المشي عليه قال الكردي فان تعدد ضر وان لم يكن له عنه مندوحة وهذا ظاهر المحفة والنهاية وشرحي الايضاح لصاحبيهما ولابن علان وصرح به ح في شرحي الارشاد وجرى في المنهج والايعاب ومختصر الايضاح على انه اذا لم يجد معدلا عنه لا يضر ووافقه عبد الروف في مختصره قوله لكن الوطب يضر مطلقا كذلك هو في التحفة وفتح الجواد والايعاب ومر في شرحي المنهاج والايضاح و عبد الروف وقال في الامداد قضيته تشبيه ذلك بالدهر نحو الغسل وظاهر الشارح المتيقن بنجاسة انه لا فرق بين الرطبة واليابسة واقره كما مر اوجرى عليه في مختصر الايضاح قاله الكردي قوله يمسحه بخرقة مثلا اي لان التطهير شرطه الغسل والغسل هو سيلان الماء لا المسح واشد من ذلك ما رايته بل يقع في غالب المحالة المساجد وغيرها من انهم اذا اراد واتطهير الارض ونحوها مما لا يرتفع بالايدي من دم او روث او نحوهما صبوا الماء عليه فيسيل الماء المتنجس بذلك الى مكان بعيد من النجاسة من غير ان يكون نحو بالوعة او مكان منخفض ينزل المامنه بل يبقى ذلك الماء في تلك الارض فتتم الارض منه من بعد جفافها ان لم يكن للنجاسة عين كفى جريان الماء عليها لكن فيما ذكر بقاء عين النجاسة باقية وان استهلكت في الماء فلا بد في ازالة عين النجاسة من نحو الارض من مسحها او لا خرقة بعد خرقة الى ان لا يبقى للنجاسة عين بالكلية بل لا يبقى الا

النجاسة وتنشف ولا يضر حينئذ الى التطهير الآتي فتنبه مع

نجاسة

نجاسة حكمية ثم يصب الماء عليها بعد جفافها وهذا لا يحكم الا النادر من الناس وما نقله من مسح النجاسة بخرقة اهون بكثير من التطهير بصب الماء واقل غيرها وضررا قوله اما العاجز عن الستر محترز قوله الثاني ستر عورة الصلاة مع القدرة قوله وكذا اذا عجز عن الماء الخ اي وكما يصح طواف العاجز عن الستر من غير اعادة فكذا العاجز عن الماء حسا او شرعا اذا تيمم تيمما لا اعادة معه فيصح ايضا طوافه ولا اعادة عليه كما في الصلاة قوله بعضو يتيمم باضافة عضو الى يتيمم اي ولا جبيرة به في عضو من اعضاء التيمم قوله مثلا اي او كانت بغير اعضاء التيمم اذا اخذت زيادة على قدر الاستمساك او قدره وقد وضعت على غير طهر وحاصل ما مر وما يأتي ان فاقد الستره له الطواف بانواعه ولا اعادة كالصلاة ومثله متيمم بشرطه المادة انقاعا فان فقد شرط منها وقد عجز من الماء له الطواف بانواعه حتى طواف الركن لكن عند رحيل الرفقي لا قبله وعليه قضاء طواف الركن متى عاد لمكة ما لم يخف عضب اونحوه والا وجب فورا ولا يلزمه لفعله احرام ولا بينة لكنه لا يصح منه احرام بنسك اخر حتى يفعله لبقاء علقة الاحرام الاول وان الحائض وفاقد الطهورين لا طواف لهما لكن لو خرجا لمحل يتعذر الرجوع منه فلهما التحلل و يخرجان من النسك كالمحصر عندهم ولا يخرجان منه قبل يتقاعليهما الطواف فقط متى عاد عندهم رجح كالمتيمم الذي عليه الاعادة ولا احرام عليهما عند ارادة فعله في

Copyright © King Saud University